

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة .  
وعضوية القضاة السادة  
محمد المحادين ، هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، د. محمد الطراونة .

المستدعون :

حمدان سالم حسن أبو خليل ومحمد حمدان سالم أبو خليل ويوسف حمدان  
سالم أبو خليل وأحمد حمدان سالم أبو خليل وعناد حمدان سالم أبو خليل  
وناصر حمدان سالم أبو خليل ودانا حمدان سالم أبو خليل بصفتهم الشخصية  
وبصفتهم ورثة المرحومة حميدة عطية السديمي وريا محمد محسن  
أبو غريقانة .

وكيلهم المحامي ممدوح سالم النوايسة .

الموضوع : طلب تعيين مرجع .

بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٥ تقدم المستدعون بهذا الطلب لتعيين  
المرجع القضائي المختص للنظر في الطعن الاستئنافي المقدم في القرار الصادر عن  
محكمة صلح حقوق العقبة رقم ( ٢٠١٢/٧٩٠ ) تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٠ .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن  
المدعية ريا محمد محسن أبو غريقانة وباقي المدعين بصفتهم المذكورة بلاتحة الدعوى  
أقاموا الدعوى الصلحية الحقوقية رقم ( ٢٠١٢/٧٩٠ ) لدى محكمة صلح حقوق العقبة

بمواجهة المدعى عليها شركة جميل خضر وإخوانه موضوعها تقدير بدل أجر المثل السنوي للعقار الذي يشغله المدعى عليهم والذي قيمة أجرته السنوية ( ٣٠٠ ) دينار وقد أسس المدعون دعواهم على سند من القول :

١. تملك المدعية ربا محمد أبو غريقانة بطريق الفراغ والبيع من زوجها ثمانين حصة بموجب سند التسجيل مملوكة العقار المقام على قطعة الأرض رقم ( ٤٤٥ ) من أراضي العقبة حي الجامع ويتكون من ٦ أبواب مخازن على الشارع الرئيسي والفرعي من المنطقة التجارية الرابعة حيث قام المستأجر بهدم الجدار الفاصل وجعلها محلاً واحداً بستة أبواب .
٢. باقي المدعين يملكون بطريق الإرث من مورثتهم حميدة عطية سعد الدريملي الذي آل إليها من زوجها بالبيع قبل وفاتها بقيمة الحصص ومقدارها ثمانين حصة .
٣. لم يتفق الطرفان على تقرير بدل أجر مثل العقار المشار إليه مما استوجب إقامة هذه الدعوى .

باشرت محكمة الدرجة الأولى نظر الدعوى والاستماع لأدلتها ، وبتاريخ ٢٠١٣/٤/٢ أصدرت قرارها الذي قضت فيه بتعديل بدل الإجارة السنوي للمحل موضوع الدعوى بحيث تصبح أجرته السنوية بمقدار خمسة وعشرون ألف دينار اعتباراً من تاريخ تقديم الطلب في ٢٠١٢/٥/٢٠ وتضمن المدعى عليها الرسوم والمصاريف و ( ٥٠٠ ) دينار أتعاب محاماة .

لم تقبل المدعى عليها بهذا القرار فطعننت فيه استئنافاً وقررت محكمة استئناف معان بموجب قرارها رقم ( ٢٠١٣/٩٠٧ ) بتاريخ ٢٠١٣/٦/١١ عدم اختصاصها وإحالة الأوراق إلى محكمة بداية حقوق العقبة بصفتها الاستئنافية حسب الاختصاص.

سجلت الدعوى لدى محكمة بداية حقوق العقبة بصفتها الاستئنافية برقم ( ٢٠١٣/١٩٣ ) وقررت بتاريخ ٢٠١٣/٩/٣ عدم اختصاصها بنظر الاستئناف .

بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٥ تقدم المستدعون باستدعاء لدى محكمتنا لتعيين المرجع.

في ذلك نجد إن المادة ( ٣٥ ) من قانون أصول المحاكمات المدنية تنص على ما يلي :

١- إذا حصل تنازع على الاختصاص إيجابياً كان أم سلبياً بين محكمتين نظاميتين فيحق لأي من الفرقاء أن يقدم طلباً لحسم التنازع إلى المحكمة التالية :

أ. ....

ب. .... إذا كان التنازع بين محكمتين لا تتبعان محكمة استئناف واحدة أو بين محكمتي استئناف فتعين محكمة التمييز المحكمة المختصة بنظر الدعوى .

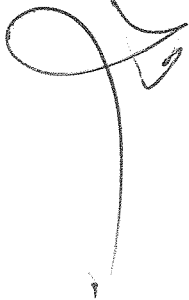
وحيث إن النزاع في حالتنا المعروضة بين محكمة استئناف معان ومحكمة بداية العقبة بصفتها الاستئنافية وحيث قررت كل منهما إعلان عدم اختصاصها بنظر الطعن الاستئنافي وهي صورة التنازع السلبي على الاختصاص فإن محكمة التمييز هي المحكمة المختصة بتعيين المرجع .

وبالرجوع إلى ملف الدعوى نجد إنه تضمن الحكم للمدعين بمبالغ ( ٢٥٠٠٠ ) دينار أجر مثل المخازن موضوع الدعوى وحسب تقرير الخبرة فعليه تكون قيمة الدعوى بهذا المبلغ ومؤدى ذلك أن الاختصاص بنظر الاستئناف موضوع الدعوى المذكورة ينعقد لمحكمة استئناف معان وليس لمحكمة بداية العقبة بصفتها الاستئنافية وإن قول محكمة الاستئناف بأن القرار صادر عن قاضي الأمور المستعجلة هو قرار مخالف للقانون .

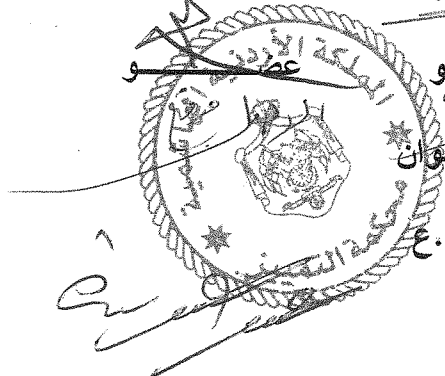
لـ هذا نقرر اعتبار محكمة استئناف معان هي المحكمة المختصة بنظر هذا الاستئناف وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني.

قراراً صدر بتاريخ ٣ صفر ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٦/١١/٢٠١٤ .

القاضي المترئس



عضو



عضو

عضو

الرئيس

الديوان

دقيق ب.ع